مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مسؤولية المنظمة في ظل حوكمة الشركات دراسة ميدانية على سوق دمشق للأوراق المالية
اسم الكاتب: د. كمال دشلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4357
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 11:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (4) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (4) 2012

مسؤولية المنظمة في ظل حوكمة الشركات
دراسة ميدانية على سوق دمشق للأوراق المالية

الدكتور كمال دشلي*

(تاريخ الإيداع 3 / 8 / 2011. قُبِل للنشر في 9 / 8 / 2012)

□ ملخّص □

تعد الاستراتيجية منهجاً وإطار عمل تستطيع المنظمة من خلاله تحقيق أهدافها، حيث تواجه العديد من المنظمات المعاصرة العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إضافةً إلى المنافسة والتطور التكنولوجي مما أفرز الحاجة إلى تطبيق حوكمة الشركات وهذا بدوره يتطلب من المنظمة تطوير استراتجياتها لتلبية متطلبات أصحاب المصالح فيها بالتطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات.

وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها: أن هناك تأثيراً متبادلاً بين شفافية الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات، وأن هناك بعض الالتزامات الاجتماعية والبيئية يجب على الإدارة الوفاء بها.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية المنظمة، حوكمة الشركات، المسؤولية الاستثمارية، الأبعاد الاستراتيجية، الإفصاح المحاسبي، الشفافية.

* أستاذ مساعد – قسم محاسبة– كلية الاقتصاد – جامعة حلب– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (4) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (4) 2012

Corporate Governance
Field Research: Damascus Securities Exchange

Dr. Kamal Deshly*

(Received 3 / 8 / 2011. Accepted 9 / 8 / 2012)

□ ABSTRACT □

This strategy can be considered as a course and framework through which the Organization can achieve its goals. Current organizations face lots of social economical and environmental challenges in addition to the competition and the technological progress, something which caused urgent needs for applying Corporate Governance which also requires from the organizations Side, developing its Strategies to meet the requirements of the Stakeholders for a correct application of the principles of corporate Governance.

The researcher comes up with many important results, the most important of which is that (i) there is an exchanged influence between transparency of accounting disco lour and the corporate governance, and that (ii) there are many social and environmentat obligations which the management must meet.

Keywork: Responsibility of organization, corporate Governance, Investment Responsibility, Strategic dimensions, Accounting disclosure, Transparency

*Associate Professor, Dean of the College of Administrative Sciences, University of Aleppo, Syria.

مقدمة:

يأخذ المنظور الاستراتيجي لمسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم أبعاداً عديدة سواء اقتصادية أو استثمارية أو ما يسمى بالمسؤولية الاستثمارية للمنظمة تجاه الأطراف ذات العلاقة بوجود المنظمة، ومن المعروف أن الشركات المساهمة تتمتع بقدرتها على جذب رؤوس الأموال للقيام بنشاط اقتصادي، فضلاً عن استخدامها نظام الأسهم للحصول على رأس المال والمسؤولية المحدودة لحملة الأسهم، وخضوعها لقانون الشركات وقانون سوق الأوراق المالية وكذلك خضوعها لقانون الضريبة حيث يكون لحملة الأسهم حق الاستثمار في هذا النوع من الشركات دون التعرض لخطر المسؤولية إلا بحدود حصتهم في رأس المال واختيارهم لأعضاء مجلس الإدارة ، وكذلك بإمكانهم التخفيض من مخاطر الاستثمار من خلال تنويع الاستثمار في العديد من الشركات المساهمة المختلفة النشاط للحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح وهو ما يسمى بالمحافظ الاستثمارية.

أهمية البحث وأهدافه:

1- توضيح البعد الاستراتيجي لمسؤوليات إدارة المنظمة في ظل تطبيق حوكمة الشركات.

2- توضيح آلية الإفصاح عن مسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم وتجاه المجتمع والبيئة في ظل تطبيق حوكمة الشركات.

تأتي أهمية البحث من خلال إبراز أهمية مسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم وتجاه المجتمع والبيئة، وما لذلك من تأثير على زيادة قيمة المنظمة وتعظيم أرباحها.

مشكلة البحث:

إن بيانات التقارير المالية وملحقاتها لاتظهر مدى مسؤولية المنظمة المتمثلة في مجلس الإدارة تجاه حملة الأسهم والمجتمع والبيئة أي إن متطلبات تحقيق الشفافية في الإفصاح المحاسبي وتطبيق الحوكمة لاتاخذ بعين الاعتبار عند إعداد التقارير المالية وملحقاتها، يمكن صياغة مشكلة البحث بالأسئلة التالية:

1- ما هي أبعاد مسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم؟

2- ما هي أبعاد مسؤولية المنظمة تجاه المجتمع والبيئة؟

3- ما هي متطلبات تحقيق الشفافية في تطبيق حوكمة الشركات عن مسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم والمجتمع والبيئة؟

فروض البحث:

1- يوجد علاقة بين الأبعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم وبين الشفافية في تطبيق حوكمة الشركات عن ذلك.

2- يوجد علاقة بين الأبعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة تجاه المجتمع والبيئة وبين الشفافية في تطبيق حوكمة الشركات عن ذلك.

3-تتعزز الشفافية في الإفصاح المحاسبي عن مسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم وتجاه المجتمع والبيئة من خلال تطبيق حوكمة الشركات.

منهجية البحث:

سوف يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي بهدف دراسة الكتابات والدراسات المختصة المتعلقة بموضوع البحث وتحليلها، وكيفية الاستفادة منها في التوصل إلى حلول.

الدراسات السابقة:

1- دراسة Francis, Et Al – دور المحاسبة والمراجعة في تطبيق الحوكمة وتطوير الأسواق المالية حول العالم-2001:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور كل من المحاسبة والمراجعة في تطبيق حوكمة الشركات وتطوير أسواق المال في عدد من الدول، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة وجود الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة في إعداد القوائم والتقارير المالية والذي ينعكس إيجاباً على حركة أسواق المال.

2- دراسة Good and Seow – تأثير آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية ومراجعة توقعات المراجعين والمدراء في سنغافورة- 2002:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ودور المدراء والمراجعين في ذلك بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية في سنغافورة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى تأكيد دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة وفي تحقيق جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى أهمية القواعد الأخلاقية في ذلك.

3- دراسة عبد الرزاق الشحاذة – الحوكمة والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة آليات الحوكمة القائمة على معلومات محاسبية تمثل الوضع المالي للمؤسسة المصرفية، في تبديد قلق الأطراف أصحاب المصلحة في اقتصاديات تلك المؤسسات المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات المصرفية الناجحة هي تلك المؤسسات التي ستأخذ بالآليات التي تقوم عليها الحوكمة لما لها من دور في ترسيخ القواعد والضوابط والسياسات المحاسبية والمالية القادرة على التخفيف من أساليب التلاعب في نتائج الأعمال للمؤسسات المصرفية.

4- دراسة عبد الناصر محمد سيد درويش- دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات " دراسة تحليلية ميدانية " – عام 2003:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال معرفة أهمية الإفصاح المحاسبي في تطبيق مبادئ الحكومة مع عرض تجارب بعض الدول، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود دور فعال للإفصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق مبادئ الحوكمة ولاسيما في مصر وأن ذلك يؤثر بشكل إيجابي في البورصات وتحسين أداء الشركات.

5- دراسة سميحة فوزي – تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية – عام 2003:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القواعد والمعايير والقوانين المنظمة لحوكمة الشركات في مصر وكذالك الجوانب المختلفة لسوق المال، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أهمية صدور قواعد الإفصاح الجديد والتي أحكمت الرقابة على الاتجار بالمعلومات الداخلية، وأدت إلى تطوير متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية وغير

المالية والاهتمام بالإفصاح المعلوماتي وأهمية تفضيل دور لجان المراجعة في الشركات، علاوةً على الدور الفعال لسوق المال في تفعيل الحوكمة.

أولاً . مسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم:

لتوضيح مسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم وتمييزها عن مسؤوليتها تجاه الأطراف الأخرى من أصحاب المصالح ظهرت نظريتان تحاولان تفسير كل طرف من هذه الأطراف وتحديد حقوق كل منهم، وهاتان النظريتان هما:

1-نظرية حملة الأسهم:[1]

تركز هذه النظرية على أن المدراء وكلاء عن حملة الأسهم ويتحملون مسؤولية أخلاقية تجاه هؤلاء، وأن لا ينصرف عملهم نحو هدف تعظيم الأرباح فقط بدون الالتزام بأخلاقيات العمل والحفاظ على حقوق المساهمين.أما حقوق حملة الأسهم فتتمثل في حق الملكية ونقلها ، و الحق في الأرباح التي تحققها المنظمة و التصرف بها، وحق التصويت في الجمعية العمومية، وحق انتخاب مجلس الإدارة، والحق في الحصول على نصيبهم من موجودات المنظمة عن التصفية، والحق في مساءلة الإدارة عن تقصيرها في تنفيذ مسؤوليتها والرقابة على الإدارة، والحق في توجيه الاستفسارات إلى مراقب الحسابات، فضلاً عن حق الشكوى إلى الجهات الإدارية المختصة مثل هيئة سوق رأس المال.

2- نظرية أصحاب المصالح:

استناداً إلى هذه النظرية تقع على إدارة المنظمة مسؤولية أخلاقية لتحقيق منفعة جميع أصحاب المصالح الذين يمثلون الأشخاص أو المجموعات التي لديها مصلحة أو التزام في المنظمة، ذلك أن أصحاب المصالح هم الجهات التي تتأثر وتؤثر في المنظمة كالمنافسين والجهات الحكومية والهيئات المهنية وأصحاب المصالح الخاصة والوسطاء[2].

إن نظرية حملة الأسهم تأخذ بالمسؤولية الأخلاقية في الحفاظ على حقوق حملة الأسهم و تلقي على حملة الأسهم مسؤولية اختيار عمل أعضاء مجلس الإدارة وتقييمه ، وتقويم الخطط التنفيذية والاستراتيجية وتقييمها ، مع وجود هدف تعظيم الربح، حيث تعتبر هذه النظرية الأفضل لحماية حملة الأسهم، فيما تقدم نظرية أصحاب المصالح المسؤولية الأخلاقية تجاه تعظيم الربح دون الالتزام بحماية حقوق حملة الأسهم، وتعاني نظرية أصحاب المصالح من بعض العيوب أهمها غياب المسؤولية الأخلاقية في الحفاظ على حقوق حملة الأسهم، وتوجهها فقط نحو هدف تعظيم الربح دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والمهنية والتشريعية.

ثانياً . أثر حوكمة الشركات في مسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم:

حوكمة الشركات عبارة عن أسلوب لممارسة سلطات الإدارة تُدار من خلاله أعمال المنظمة من أجل تعظيم منفعة المساهمين على المدى الطويل من خلال تعزيز الأداء والمساءلة في المنظمة بواسطة آليات حوكمة الشركات التي توفر رقابة مستمرة على نجاح الإدارة في أعمالها ورفع كفاءة القرارات الإدارية والحد من السلوك غير الصحيح للمدراء الذي قد يؤدي إلى تخفيض قيمة المنظمة.

[1] **راتشمان دافيد وآخرون، 2001، الإدارة المعاصرة، ترجمة محمد رياض ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 201.**

[2] **JAMES A. O Brain– 2007- Introduction to information Systems– Irwin– 22**

ونظراً لأهمية التأكيد على حقوق حملة الأسهم وأصحاب المصلحة ودورهم في المنظمة في ضوء حوكمة الشركات فقد ركز حوار منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية "OECD" الذي ورد في النشرة على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت على القضايا الآتية:[3]

1-حقوق حملة الأسهم تتمثل في تملك الأسهم والتصويت والحصول على الأرباح ومساءلة الإدارة التنفيذية.

2-يجب أن تركز حقوق حملة الأسهم على أساس المنفعة في المدى الطويل وليس على أساس المنفعة في المدى القصير أي التركيز على الخطط الاستراتيجية.

3-وجوب قيام حملة الأسهم بترشيح مدراء تنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة.

4-أن تتضمن أنشطة مجلس الإدارة وقراراته بنود الشفافية والالتزام بتطبيق حوكمة الشركات.

5-يجب أن يكون لحملة الأسهم دور في المساهمة في اتخاذ القرارات الخاصة بتطبيق حوكمة الشركات.

6- وجوب الأخذ بالاعتبار مصالح الأطراف الأخرى ذات المصلحة في المنظمة وعلى الرغم من هذا التركيز الواسع على العلاقة بين حوكمة الشركات وقيمة حقوق حملة الأسهم إلا أن التركيز على استراتيجية تعظيم قيمة حملة الأسهم بوصفها استراتيجية وحيدة للإدارة قد يؤدي إلى تدني مستوى أداء العاملين فيها نتيجة إهمال مصالحهم، كما يؤدي إلى انصراف الزبائن عنها، وهذا بدوره يؤثر في قيمة المنظمة أيضاً. [4] ويرى الباحث أن تطبيق آليات حوكمة الشركات تضمن حقوق حملة الأسهم من خلال مساهمتهم في المساءلة والتقييم لإدارة المنظمة عن أدائها ومدى قدرتها على الأخذ بمسؤوليتها تجاههم وتوفير الأمان الاستثماري وبصورة عادلة وضمان حقهم في التواصل مع المنظمة ومعرفة ما يدور فيها لضمان هدفهم الأساسي وهو تعظيم قيمة استثماراتهم على المدى الطويل، وهذا بدوره يؤثر في استراتيجيات المنظمة تجاه تعظيم قيمة حملة الأسهم على المدى الطويل، إلا أنه لا يجوز التركيز على هذه الاستراتيجية من الإدارة كاستراتيجية وحيدة على حساب مصلحة المنظمة ككيان مستقل ومصلحة الأطراف الأخرى فيها.

ثالثاً . مسؤولية المنظمة تجاه المجتمع و البيئة:

تعد المسؤولية الاجتماعية القضية الأكثر أهمية والتحدي الذي يواجه إدارة المنظمة لضمان نجاحها وتفوقها وتحقيق ميزة تنافسية، فضلاً عن مسؤوليتها الاستثمارية، وعلى إدارة المنظمة عند تطوير استراتيجياتها أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والبيئية المؤثرة في المنظمة وفي أدائها خاصة عند التوجه نحو تطبيق حوكمة الشركات.ويمكن تصنيف المسؤوليات الاجتماعية التي تضطلع بها منظمات الأعمال إلى صنفين هما: [5]

1-مسؤوليات اجتماعية داخلية: وللوفاء بهذه المسؤوليات تقوم المنظمة بالعديد من الأنشطة الاجتماعية الداخلية، وتشمل النشاطات الاجتماعية الخاصة بالعاملين والعمليات الاقتصادية التي لها آثار اجتماعية مثل التزام المنظمة تجاه العاملين فيها من حيث التدريب والاعتراف بقدرات العاملين وتوفير الظروف الممكنة كافة لخلق

حالة الرضا والانتماء إلى المنظمة لدى العاملين وتعميقها ، وتحسين مستواهم الاجتماعي والمادي والنفسي وتحسين بيئة العمل فضلاً عن التزامها بتحقيق الأهداف الاقتصادية للمنظمة وتطويرها.

[3]FREELAND C, Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7, 2007

[4] Hollis Ashbaugh & Collins Loafer– 2009- Corporate Governance and Cost of Equity – www.ssrn.com

[5]ALEXANDER M., 2002, Corporate Governance, D.N, .op. cit, 87.

2-مسؤوليات اجتماعية خارجية: وتتمثل بالالتزام ببذل الجهود كافة ، وتوفير الظروف الملائمة لتوفير السلع والخدمات بهدف إشباع رغبات الزبائن وبذل الجهود لتحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة، فضلاً عن السعي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للفرد والارتقاء بمستواه الاجتماعي والاقتصادي ووضع البرامج وتنفيذها لغرض التخلص من النفايات وحماية البيئة من التلوث بل وتحسينها، ويمكن تصنيف النشاطات الخاصة بهذه المسؤولية إلى نشاطات خاصة بالمنتج أو الخدمة أو نشاطات اجتماعية خاصة بالبيئة والمجتمع [6]. انطلاقا من ذلك نجد أن الوحدة الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار المسؤولية الاجتماعية الداخلية والخارجية عند إعداد خططها الاستراتيجة والتنفيذية تصبح أكثر قدرة على المنافسة وتحقيق المنافع المادية والمعنوية ومن ثم أكثر قدرة على الاستمرارية وتطورها .

رابعاً . أثر تطبيق حوكمة الشركات في المسؤولية الاجتماعية للمنظمة:

يساعد تطبيق حوكمة الشركات على تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز أساليب المساءلة والرقابة والمحاسبة في استخدام الموارد، إذ إن تطبيق المساءلة البيئية والاجتماعية يعد من التحديات الإدارية وذلك للتأثيرات البيئية والاجتماعية في المنظمة والتي تعد من الأمور المهمة في تطوير أدائها البيئي والاجتماعي، وتتحقق المساءلة في تطبيق حوكمة الشركات عن أمن البيئة والمجتمع من خلال تدقيق ورقابة أداء المنظمة بوصفها جزءاً من المجتمع بهدف إيجاد السبل الكفيلة بتعظيم المنافع الإيجابية نحو الرفاهية الاجتماعية للفرد وتقليل التأثيرات البيئية الضارة الناتجة عن نشاط المنظمة. وتجدر الإشارة إلى وجود معايير للأداء الاجتماعي والبيئي ملزمة قانوناً لابد من التوافق معها ، وتتم المساءلة عنها ، فضلاً عن النشاطات الطوعية التي تقوم بها المنظمة ، إذ إن الربط بين المسؤولية الاجتماعية للمنظمة والمساءلة وتطبيق حوكمة الشركات يتحقق من خلال: [7]

1- تأكيد الدور الإيجابي الذي تؤديه المنظمة وتطوير الأنشطة البيئية.

2- تأكيد الدور الإيجابي لتطبيق حوكمة الشركات في التأثير على تنسيق الأنشطة وتعزيز مسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم وأصحاب المصالح.

3- استمرار الجهود الهادفة إلى تحديد وتعريف العلاقة بين المنظمة والسوق.

يستنتج الباحث مما سبق أن إدارة المنظمة ليست مسؤولة عن تحقيق التوازن بين مصالحها ومصالح حملة الأسهم فحسب، وإنما يجب تضمين أهداف المنظمة أهدافاً اجتماعية وبيئية، إذ إن المسؤولية الاجتماعية تعبر عن التزام ذاتي فضلاً عن الالتزام القانوني من جانب المنظمات، وانه يجب على الإدارة عند وضع استراتيجياتها الأخذ بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية وذلك لأن المساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وحماية البيئة التي تعيش فيها وتحقيق رضا الزبائن يعمل على تعزيز مكانة المنظمة في المجتمع وتكوين شخصية للمنظمة مرغوب فيها من الرأي العام والمجتمع الذي تعيش فيه، والذي ينعكس بدوره على تعظيم أرباحها وزيادة قيمتها، كما يتضح أن تطبيق حوكمة الشركات تأخذ بعداً اجتماعياً وبيئيا فضلاً عن البعد الاقتصادي من خلال ما يتضمنه من آليات المساءلة والشفافية والتحديد الواضح لواجبات أعضاء مجلس إدارة المنظمة وإخضاعهم للمساءلة من حملة الأسهم وأصحاب المصالح الآخرين للتحقق من مدى التزامهم بالوفاء بمسؤولياتهم الاقتصادية بالإضافة إلى مسؤولياتهم الاجتماعية والبيئية.

---

[6] الخفاجي نعمة، الإدارة الاستراتيجية: المداخل والمفاهيم والعمليات، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 102. 2004،

[7] بدوي محمد، المحاسبة عن التأثيرات الاجتماعية للمشروع، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 68.2000 ،

خامساً . شفافية الإفصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات تجاه حملة الأسهم:

شهدت السنوات الأخيرة مظاهر اقتصادية أفرزتها التطورات الاقتصادية في الدول المتقدمة والعلاقات الاقتصادية الدولية أدت إلى تطور الحاجة إلى معلومات محاسبية تفصيلية من قبل متخذي القرارات الإدارية وأصحاب المصالح الأخرى، لمواجهة التحديات التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمحلية، وإلى تجاوب كل من المحاسبين والمدققين لمواجهة المتطلبات المستجدة. [8] وتبعاً لذلك شهدت المعايير المحاسبية تطوراً كبيراً لتتلاءم مع تلك التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تولى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) مهمة الدراسة والتطوير لمعايير المحاسبة المالية من خلال مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها المجلس و العمل على تطبيق حوكمة الشركات التي تهدف إلى تحسين فائدة التقارير المالية وذلك بالتركيز على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من ملاءمة وموثوقية وثبات وقابلية للمقارنة . كلها أدت إلى إفراز العديد من المعايير المحاسبية وتطوير الأخرى ولاسيما فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي من خلال التقارير المالية توسيع مسؤولية المنظمة تجاه أصحاب المصالح الآخرين، ذلك كله أدى إلى اتساع الحاجة إلى التقارير المالية كأحد أهم مصادر المعلومات التي توجه إلى المستفيدين من خارج المنظمة، كما اتسعت الحاجة إلى تضمين التقارير المالية معلومات ذات جودة عالية تتصف بالخصائص النوعية [9]. إن الإدارة المنظمة لا تشجع على التوسع في الإفصاح وتطبيق حوكمة الشركات حفاظاً على سرية البيانات ونشاط المنظمة وكذلك التكاليف الإضافية التي ستتحملها الإدارة المنظمة لتحقيق هذا التوسع في الإفصاح، إذ إن مقارنة التوسع في الإفصاح مع العائد المتحقق منه يجعل مسألة التوسع في الإفصاح مطلباً مهماً للإدارة من أجل التطور على المدى الطويل. وبناءً على ما سبق يرى الباحث أن الشفافية في الإفصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات هي نتيجة حتمية للحاجة إلى معلومات تتصف بالجودة العالية يتم من خلالها الحكم على أداء هذه المنظمات والعمل على مساءلتها، وأن التوسع المتوازن للإفصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات يخدم المستثمرين ومن ضمنهم حملة الأسهم والأسواق المالية وأصحاب المصالح من خلال توفير معلومات تتصف بالنزاهة والشفافية وفي الوقت المناسب، فضلاً عن خدمة الإدارة التي يجب عليها مهمة الموازنة بين تكلفة هذا النوع من الإفصاح وبين المنافع المتحققة منه.

سابعاً . شفافية الإفصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات تجاه المجتمع والبيئة:

لم يعد هدف تعظيم الربح الهدف الوحيد للمنظمة، بل إن هناك أهدافاً أخرى منها تحقيق الرفاهية الاجتماعية والحفاظ على البيئة، مما أدى إلى زيادة عناية هذه الأطراف من أصحاب المصالح بإفصاح المنظمة عن أنشطتها تجاه المجتمع والبيئة، فضلاً عن إفصاحها عن نشاطها الاقتصادي من خلال التقارير المالية.إن التفاعل والتأثير المتبادل بين المنظمة والمجتمع أدى إلى وجود مسؤوليات تتحملها المنظمة تجاه المجتمع والبيئة تلتزم المنظمة بالوفاء بها سواءً كان ذلك إلزامياً بواسطة القوانين والتشريعات أو بصورة طوعية، حيث شهدت العقود الأخيرة اهتماماً متزيداً بدور المنظمة في المجتمع والبيئة وضرورة قياس الآثار الاجتماعية والبيئية للمنظمة والإفصاح عنها، فظهرت المحاسبة

[8] المحمود صالح، انعكاسات التطورات الاقتصادية الحديثة الإطار العملي لنظرية المحاسبة بالتركيز على معايير المحاسبة الدولية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، مجلد 18، العدد 2، 197. 2004،

[9]CLERK E., 2002, Corporate Low Economic Reform Program Directions Duties and Corporate Governance Facilitating Investors, Proposal for Reform, Paper No.3, Australian Government Publishing Service,1-65

الاجتماعية والبيئية لتحقيق ذلك من خلال دورها في القياس المحاسبي للبعد الاجتماعي لأنشطة المنظمة، فضلاً عن البعد الاقتصادي لها والإفصاح عن المنافع والتكاليف الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة [10]،.

وانسجاماً مع التطور في الدور الاجتماعي والبيئي للمنظمة الذي يعد من متطلبات الإدارة المعاصرة بل أصبح من متطلبات أصحاب المصالح أيضا ،أصبح الإفصاح الاجتماعي والبيئي وتطبيق حوكمة الشركات الذي تقوم بها المنظمة ، فضلاً عن قياس الآثار الاجتماعية لأنشطة المنظمة عنصراً مهماً من عناصر المساءلة الاجتماعية التي تخضع لها المنظمة عن مدى وفائها بالتزاماتها تجاه المجتمع والبيئة، حيث اعتبر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتطبيق حوكمة الشركات معياراً يتم من خلاله الحكم على نجاح المنظمة واستقرارها . [11]

انطلاقا مما سبق يرى الباحث أن الإدارة تواجه حاجة متزايدة للإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي من قبل حملة الأسهم ومن أصحاب المصالح الآخرين كالمجتمع والمعنيين بالبيئة، وهذه الحاجة تتمثل في إصدار تقارير لوصف التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لأنشطة المنظمة وما تنتجه من سلع وخدمات، فضلاً عن تقارير توضح مدى التزام المنظمة بالتشريعات الخاصة بالأمور البيئية والاجتماعية، وتوضيح المساهمات الطوعية للمنظمات في مجال تحسين البيئة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، والإفصاح عن النتائج التشغيلية والمالية للمنظمة وأدائها لأصحاب المصالح ليتم تحقيق المساءلة عن الأداء المالي والاجتماعي والبيئي للمنظمة .

النتائج والمناقشة:

الدراسة العملية:

أولاً: مجتمع الدراسة: يتضمن مجتمع الدراسة عينة من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التي استطاع الباحث الحصول على بيانات منها ، حيث وزع الاستبيان على بعض مجالس إدارة هذه الوحدات ومدرائها التنفيذيين . وقد تم توزيع 100 استبيان وتم استرداد 76 استبياناً والباقي لم يعتمد لعدم إملائه أو عدم أخذه على قدر من المسؤولية من قبل الذين وزع عليهم الاستبيان . وتعتمد الدراسة العملية على صياغة قائمة استبيان تحتوى على (21) سؤالاً ، وتم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

المجموعة الأولى: وتتضمن الأسئلة من رقم (1) إلى رقم (7) والتي تعكس مايرمي إليه الفرض الأول من فروض البحث وهو العلاقة بين الأبعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم وبين شفافية الإفصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات عن ذلك.

المجموعة الثانية: وتتضمن الأسئلة من رقم (8) إلى رقم (14) وتعكس الفرض الثاني من فروض البحث وهو العلاقة بنن الأبعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة تجاه المجتمع والبيئة وبين شفافية الإفصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات عن ذلك.

المجموعة الثالثة: وتتضمن الأسئلة من رقم (15) إلى رقم (21) وتعكس الفرض الثالث من فروض البحث والذي يهتم بتعزيز الشفافية في الإفصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات عن مسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم وتجاه المجتمع والبيئة.

---

[10] السليم فيصل، 2003، الخصائص النوعية لتقارير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 53، السعودية، 225.

[11] شهير أحمد، 2001، إمكانية التعبير عن الأداء البيئي والاجتماعي للمنشآت الاقتصادية من خلال الإطار الفكري للنظرية المحاسبية، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، 93.

ثانياً . عينة الدراسة:

نظراً لقلة عدد الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية فقد قام الباحث بتوزيع قائمة استبيان عدد (76) على عينة البحث ممثلة في الوحدات الاقتصادية المساهمة المدرجة، حيث أصبحت عينة الدراسة هي مجتمع الدراسة، وتعتبر الدراسة شاملة لكل مجتمع البحث، وقد بلغ عدد الردود (69) استمارة، وبفحص هذه الاستمارات تبين أن (60) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، وهكذا فإن نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل هي (78%).

ثالثاً . التحليل الإحصائي للبيانات:

قام الباحث بتحليل البيانات الواردة في قائمة الاستبيان باستخدام حزمة برامج التحليل الإحصائي الجاهزة للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

التوزيعات التكرارية– التوزيعات النسبية– الانحراف المعياري.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم استخدام الرموز س1، س2، س3، حتى س21 للتعبير عن الأسئلة التي تتضمنها قوائم الاستبيان وذلك لأغراض التحليل وقياس الارتباط بين العبارات وبعضها البعض، وعند تحليل الاستبيانات عبر برنامج (SPSS) تم إعطاء القيمة (1) للإجابة (موافق)، والقيمة (2) للإجابة (محايد)، والقيمة (3) للإجابة (غير موافق).

رابعاً . نتائج التحليل الإحصائي:

أ– نتائج التحليل باستخدام التوزيعات التكرارية والنسبية:

يشير الجدول التالي إلى النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل آراء عينة البحث وذلك كما يلي:

الجدول (1) نتائج التحليل الإحصائي باستخدام التوزيعات التكرارية والتوزيعات النسبية

الأسئلة	التوزيعات التكرارية		التوزيعات النسبية%
	درجة الأهمية الأكثر تكرارا	عدد التكرارات	
س1	أوافق	55	91.6
س2	أوافق	60	100
س3	أوافق	60	100
س4	أوافق	50	83.3
س5	أوافق	60	100
س6	أوافق	55	91.6
س7	أوافق	60	100
س8	أوافق	50	83.3
س9	أوافق	60	100
س10	أوافق	55	91.6
س11	أوافق	60	100
س12	أوافق	50	83.3
س13	أوافق	50	83.3

س14	أوافق	50	83.3
س15	أوافق	50	83.3
س16	أوافق	45	75
س17	أوافق	45	75
س18	أوافق	50	73.3
س19	أوافق	50	73.3
س20	أوافق	55	91.6
س21	أوافق	55	91.6

بدراسة بيانات الجدول السابق يتضح للباحث مايلي:

1- بالنسبة إلى متغيرات المجموعة الأولى التي تعكس العبارات من (1) إلى (7) وتعبر عن الفرض الأول تبين أن أعلى تكرارات تم تحقيقها كانت لدرجة أهمية (أوافق)، لجميع عبارات المجموعة بنسب مئوية تتراوح ما بين (83.3%) إلى (100%)، وهذا يعني اتفاق معظم أفراد مجتمع البحث على أن هناك علاقة وارتباطاً بين الأبعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم وبين شفافية الإفصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات عن ذلك وقد ظهر ذلك بوضوح في الإجابات عن العبارات رقم (2-3-5-7) .

2- بالنسبة إلى متغيرات المجموعة الثانية التي تعكس العبارات من (8) إلى (14) وتعبر عن الفرض الثاني من فروض البحث، فقد تبين أن المتغيرات س9، س11 قد حصلت على نسب تكرارات (100%) مما يؤكد أن هناك علاقة وارتباطاً بين الأبعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة تجاه المجتمع والبيئة وبين شفافية الإفصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات عن ذلك.

3-بالنسبة إلى متغيرات المجموعة الثالثة التي تعكس العبارات من (15) إلى (21) وتعبر عن الفرض الثالث للبحث، فقد كانت درجة الأهمية الأعلى تكراراً هي (أوافق) بنسبة مئوية تتراوح بين (75-91.6%) مما يشير إلى أن تعزيز الشفافية في الإفصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات عن مسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم وتجاه المجتمع والبيئة.

ب- نتائج التحليل باستخدام الانحراف المعياري:

الفرضية الأولى:

عند دراسة مستوى المعنوية للفرضية الأولى عند مستوى ثقة وقدره (95%)، كان مستوى المعنوية لها هو (0.048) أي إنه أقل من (5%) ، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقضي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم وبين شفافية الإفصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات عن ذلك، والجدول التالي يبين متوسط الإجابات لكل سؤال ضمن المجموعة الأولى والانحراف المعياري لها:

الجدول(2) نتائج التحليل المجموعة الأولى باستخدام الانحراف المعياري

السؤال	المتوسط	الانحراف	النتيجة
الأول	1.08	0.28	موافق
الثاني	1.00	0.00	موافق
الثالث	1.00	0.00	موافق
الرابع	1.25	0.62	موافق
الخامس	1.00	0.00	موافق
السادس	1.08	0.28	موافق
السابع	1.00	0.00	موافق
الفرضية الأولى	1.06	0.28	موافق

الفرضية الثانية:

عند دراسة مستوى المعنوية للفرضية الثانية عند مستوى ثقة وقدره (95%)، كان مستوى المعنوية لها هو (0.046) أي إنه أقل من (5%)، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقضي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة تجاه المجتمع والبيئة وبين شفافية الإفصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات عن ذلك، والجدول التالي يبين متوسط الإجابات لكل سؤال ضمن المجموعة الثانية والانحراف المعياري لها:

الجدول (3) نتائج التحليل المجموعة الثانية عند مستوى ثقة قدره 95%

السؤال	المتوسط	الانحراف	النتيجة
الأول	1.25	0.62	موافق
الثاني	1.00	0.00	موافق
الثالث	1.08	0.28	موافق
الرابع	1.00	0.00	موافق
الخامس	1.16	0.38	موافق
السادس	1.25	0.62	موافق
السابع	1.16	0.38	موافق
الفرضية	1.05	0.28	موافق

الفرضية الثالثة:

عند دراسة مستوى المعنوية للفرضية الثالثة عند مستوى ثقة وقدره (95%)، كان مستوى المعنوية لها هو (0.040) أي إنه أقل من (5%)، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقضي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعزيز الشفافية في الإفصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات عن مسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم وتجاه المجتمع والبيئة وبين حوكمة الشركات، والجدول التالي يبين متوسط الإجابات لكل سؤال ضمن المجموعة الثالثة والانحراف المعياري لها:

الجدول (4) نتائج التحليل المجموعة الثالثة باستخدام الانحراف المعياري

السؤال	المتوسط	الانحراف	النتيجة
الأول	1.25	0.62	موافق
الثاني	1.41	0.79	موافق
الثالث	1.41	0.79	موافق
الرابع	1.25	0.62	موافق
الخامس	1.16	0.38	موافق
السادس	1.08	0.28	موافق
السابع	1.08	0.28	موافق
الفرضية	1.24	0.57	موافق

وبالتالي تؤكد الدراسة التطبيقية أن هناك تأثيراً متبادلاً بين شفافية الإفصاح المحاسبي وبين تطبيق حوكمة الشركات، وأن هناك بعض الالتزامات الاجتماعية والبيئية يجب على الإدارة الوفاء بها.

الاستنتاجات والتوضيحات:

الاستنتاجات :

1-يأخذ المنظور الإستراتيجي لمسؤولية المنظمة أبعاداً كثيرة منها البعد الاستثماري والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

2-الضعف في شفافية الإفصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات أثر في مدى أداء المنظمة بالتزامها بمسؤولياتها تجاه أصحاب المصالح والبيئة والمجتمع فيها.

3-تطبيق شفافية الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات يعزز مسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم وأصحاب المصالح و البيئة والمجتمع

التوصيات:

1- تطوير معايير التدقيق المحلية للتوسع في التدقيق في الشركات المساهمة ليشمل تدقيق العمليات و التدقيق الاجتماعي والبيئي بما ينسجم مع معايير التدقيق الدولية و تطبيق حوكمة الشركات.

2- توفير الضمانات القانونية لحملة الأسهم ولاسيما حقهم في الرقابة على أعمال الإدارة و مساءلتها عند تقصيرها، والتوسع في الإفصاح المحاسبي ليشمل جميع الأبعاد من خلال الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات.

المراجع

1- راتشمان دافيد وآخرون، الإدارة المعاصرة، ترجمة محمد رياض ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 201. 2001،

2-JAMES A. O Brain– 2007- Introduction to information Systems– Irwin– 22

3- FREELAND C, Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8, 2007

4- Hollis Ashbaugh & Collins Lafert Corporate Governance and Cost of Equity – www.ssrn.com– 2009-

5- ALEXANDER M, Corporate Governance, D.N, .op. cit, 87., 2002.

6- الخفاجي نعمة، الإدارة الاستراتيجية: المداخل والمفاهيم والعمليات، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2004، 102.

7- بدوي محمد، المحاسبة عن التأثيرات الاجتماعية للمشروع، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، 68.

8- المحمود صالح، انعكاسات التطورات الاقتصادية الحديثة الإطار العملي لنظرية المحاسبة بالتركيز على معايير المحاسبة الدولية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، مجلد 18، العدد 2، 197.على 2004،

9- CLERK E., Corporate Low Economic Reform Program Directions Duties and Corporate Governance Facilitating Investors, Proposal for Reform, Paper No.3, Australian Government Publishing Service,1-652002,

10- السليم فيصل، الخصائص النوعية لتقارير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 53، السعودية، 2003، 225.

11- شهير أحمد، إمكانية التعبير عن الأداء البيئي والاجتماعي للمنشآت الاقتصادية من خلال الإطار الفكري للنظرية المحاسبية، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر،2001، 93.